



استثناء، وهو ما جرت عليه العادة؛ إذ يطرح المرجع الديني نفسه، ويؤكد أعلمهيته في الساحة العلمية من خلال دروسه وأبحاثه، ومن خلال تلامذته وحاشيته؛ فيكون مرجعاً يقدّمه قسم من الشيعة، دون أن يكون لهم دور في تعبيده، دون أن يكون وبالتالي؛ ليوجد ما يمنع من استحداث مصطلحات وهيكلات عقلانية مقبولة شرعاً.

والرجوع إلى الفقهاء وتقلیدهم لا يدل على رجوع الأئمة في زمن معين إلى فقيه أو مرجع عينه؛ بل لكل من اجتمع في الشروط المثبتة في كتب الفقه والحديث، ولا سيما الفقاہة والعدلة. حتى إن العلمية غير مشروطة بجعل الولاية للفقيه؛ بل تتحقق الولاية لكل فقيه، كما تدل ظاهر الأحاديث، وهو ما أدى إلى تعدد مراجع التقليد في كل مصر.

وحيال إشكالية تعدد مراجع التقليد؛ يرى المعنيون بالنظم الاجتماعي الديني الشيعي ضرورة حصول إجماع سبیل لدى أهل الخبرة في المؤذنین الشیعیین المركبین (النجف وقم) لطرح أحد المراجع وفق شرائط معينة؛ ليكون هو المرجع المتصدّى أو المرجع الأعلى؛ للحلبة دون التعارض بين المراجع في قضيّا الشأن العام والنظام المُجتَمِعِي، وهو أمر أساس ومصيري للنظام الاجتماعي الديني الشيعي؛ لأنّ ممارسة المرجع الديني الشيعي في الشأن العام في وقت واحد ومكان واحد يؤدي إلى الفوضى واهيار النظام العام. ولذلك، يمكن إضافة شرط الکفاءة والمقبولية العامة إلى شرط الاجتہاد والعدالة؛ ليكونا شرطين مرجحين في هذا المجال، أما إذا حقق شرط الأعلمية النسبية؛ فستكون الشروط متكاملة في المرجع المتصدّى أو الأعلى الذي تكون له ولادة على النظام العام، كما الحال اليوم مع مرجعياتي السيد السيستاني والسيد الخامنئي.

وفضلاً عن أن هناك عرفاً موروثاً يحصر المرجع الأعلى والمرجعيات عامة، سواء في النجف أو قم؛ فإن دليل حصر المرجعية العليا المتصدّية للشأن العام ولولايته الفقهية، كما هو السائد دائمًا؛ هو الدليل العقلي التقليدي المقبول شرعاً؛ بل الواجب بالعنوان الثاني، والذي يفرض وجود مرحلة علية تتولى حصر شفون حفظ النظام؛ لدرء المفاسد عن النظام الاجتماعي الشيعي، والحلبة دون تمرّق فراره وتشظيه، دون تمرّد الجماعات الدينية الخاصة على زمامّة النظام المتمثّلة بالمرجع الأعلى المتصدّى.

المصدر: أواحة طينية

يحملون هذا اللقب؛ بل يحملون تصفيقات «زعيم الشيعة» (لقب الشیخ المفید)، و«الشيخ الطائف» (لقب الشیخ الطوسي)، و«الشيخ الأعظم» (لقب الشیخ الأنصاری). وربما يكون السيد محسن الحکیم أول مرجع حمل صفة «المرجع الأعلى».

وبالتالي؛ ليوجد ما يمنع من استحداث مصطلحات وهياكل عقلانية مقبولة شرعاً. وتفى بالغرض التدبیرية والتنظيمية، كما هو الحال مع مصطلح «الحوْزَة الْعَلَمِيَّة» بتولی الفقیه موقع الفقیه هو من المفاهیم القلیلۃ التي تمتلك أصلًا تشريعیاً بوصفه الأساس لكل تناصیل النظم الاجتماعي الديني الشیعی. ما يعني أن لایة الفقیه هي الأصل التشريعی لكل المصطلحات والمفاهیم التنظیمیة العقلیة المذکورة، وفي مقدمها الاجتہاد والتقلید.

ويقترب مفهوم (الأعلمیة) لصيق بموضوع التعدد

به الشیخ الحلی. ثم تمت استعارة لقب «جۃ الإسلام» (المحجّدون العذول)، هو الأعلم

في الفقه والأکثر فداءً وعمقاً على استنباط

الحكم الشرعي الأقرب إلى الخطاب الشرعي

الحقيقي، وهو صاحب الحق في تنسم منصب

المرجعية العليا للشیعیة وقيادتهم الدينیة.

ولایعنه هنا أن الإجماع سیحصل لدى أهل

فقط. ثم تم استحداث مصطلح «زعيم الحوزة»

الخبرة؛ بل لدى أغلبهم، وهو ما يؤدي إلى

استقرار رأي الأقلية من أهل الخبرة على مراجع

«المرجع الأعلى» للتمييز بينه وبين سائر

مراجع العلیمة؛ بوصفه المرجع العام الأول

لكل الشیعیة.

ولوبيست هذه الإجراءات التدبیرية العرفیة

تقتصر على الشأن المذهبی والدینی؛ بل

يعمل بها كل البشر منذ بدء الخليقة

حتى الان. وكلما اتجهت الكیانات الدينیة

والعلیمية والأکادمیة الجمتمعیة والسياسیة

والاقتصادیة نحو تطوير هيكلاتها ومساسة

سیاقاتها وأدواتها؛ ازدادت الحاجة إلى

المصطلحات والزارت والعنایون. ولكن ينبع

التبھيء إلى حساسیة الشأن الديني في مجال

استحداث المصطلحات والزارت والعنایون

العام في وقت واحد ومكان واحد يؤدي إلى

الفوضى واهيار النظام العام. ولذلك، يمكن

إضافة شرط الکفاءة والمقبولية العامة إلى

شرط الاجتہاد والعدالة؛ ليكونا شرطين

مرجحین في هذا المجال، أما إذا حقق

شرط الأعلمیة النسبیة؛ فستكون الشروط

متکاملة في المرجع المتصدّى أو الأعلى الذي

تكون له ولادة على النظام العام، كما الحال

اليوم مع مرجعياتي السيد السيستاني

والسيد الخامنئي.

وفضلاً عن أن هناك عرفاً موروثاً يحصر

المرجع الأعلى والمرجعيات عامة، سواء في

النجف أو قم؛ فإن دليل حصر المرجعية العليا

المتصدّية للشأن العام ولولايته الفقهیة، كما

هو السائد دائمًا؛ هو الدليل العقلي التقليدي

المقبول شرعاً؛ بل الواجب بالعنوان الثاني،

والذي يفرض وجود مرحلة علية تتولى حصر

شفون حفظ النظام؛ لدرء المفاسد عن النظام

الاجتماعي الشیعی، والحلبة دون تمرّق

قراره وتشظيه، دون تمرّد الجماعات الدينیة

الخاصّة على زمامّة النظام المتمثّلة بالمرجع

العلیي المتصدّى.

المصدر: أواحة طينية

الأهلي هي تعبير عن ثقافة الجمعية أكثر من كونها

هيكلًا إداريًّا لها.

www.tebyan.net

تعريف بالمؤسسات

جمعية مؤسسات الإمام موسى الصدر

الأول: تحسين نوعية الحياة وظروفها عند الفئات المستهدفة من المحرومین، والمرأة، والمجتمع المحلي.

الثاني: إشراك وتمكين المستفيدین عبر تنمية قدراتهم وإمكانياتهم.

الثالث: تهيئة مناخ الحوار والتلاقي بين الأديان والثقافات والجماعات.

النظام الإداري

نتيجة لعملية التطوير الإداري المستمر في جمعية مؤسسات الإمام موسى الصدر، عكست الجمعية رؤيتها للعمل الأهلي من خلال تطويرها لنمذجة،

اعتمد إطاراً لتتنظيم وتعزيز قنوات التواصل بين شركاء التنمية، وهذه الرؤية لموقع ومكونات منظومة العمل

الاجتماعية.

وتوطّع باستمرار اتفاق احتكاكها وتعاونها مع كافة

الجهات ذات الصلة بأشغالها، وترى الجمعية مبررات وجودها واستمرارها من أجل تحقيق الأهداف التالية:

تعريف:

مؤسسات الإمام الصدر هي: جمعية، خيرية، تنموية.

اجتماعية، ذات منفعة عامة، لا تتوجّه للربح، وتحتم

الجمعية بتطوير مناهج عملها، بحيث ترسّي علاقات

بحث، وأساليب تفكير، وأدوات تحليل، بهدف إحداث

نقلة نوعية في التنمية.

كما لا توفر الجمعية جهداً لتأمين مستلزمات النجاح،

وتسجل الجمعية يحقق بالمنجزات الرعائية المتحققة

في أصحاب الظروف، وضمن مناطق المواجهة المنكوبة،

لما يزيد عن ثلاثة عقود، وتوّمن الجمعية بالعمل

المؤسسياتي العلمي المنظم، ضمن إطار من المشاركة

والتفاعل وتبادل الخبرات مع الآخرين، وبالعمل الأهلي

منهجاً موثقاً لإشراك المستفيدین في كافة مراحل

التنمية البشرية المستدامة.

وتحظى مؤسسات الإمام الصدر بروح المستقبل.

الأهداف:

تسعى الجمعية إلى الإسهام في إرساء مقومات

المجتمع المنجم والمطمئن إلى تقدّمه وتطوره، وتحث

وتهدّف إلى مكافحة الحرمان، بأشغاله الملموسة

والمستمرة، فتدرج اهتماماتها من تلبية الحاجات

الأساسية لفئات محدّدة من المحرومین، وصولاً

إلى العائلات التي تعيش في ظروف معيشية صعبة.

وتحظى المؤسسة بدعم وتأييد العديد من الشخصيات

الدينية والسياسية، بما في ذلك آية الله العظمى السيد

الشهيد موسى الصدر، والعلامة السيد عبد العال

الجعفري، والعلامة السيد عبد العال العيسوي، والعلامة

العلامة السيد عبد العال العيسوي، والعلامة